



١٨٩

المدائيق والبصائر

في

احكام العترة الطاهرة

تأليف

الشاير البارع الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني قدس سره

الطبعة الاولى ١١٨٦ هـ

الجزء العشر

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة الملة بنين بقم المقدسية

سرشناسه: بحرانی، یوسف بن احمد، ۱۱۰۷ - ۱۱۸۶ ق.

عنوان و نام پدیدآور: الحدائق الناضرة فی احکام العترة الطاهرة / تالیف یوسف البحرانی.

مشخصات نشر: قم: جماعه المدرسين فی الحوزة العلمية بقم، مؤسسه النشر الاسلامی، ۱۴۰۵ ق. - ۱۳۶۳.

مشخصات ظاهری: ۲۵ ج.

فروست: جماعه المدرسين بقم المشرفه، مؤسسه النشر الاسلامی، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲.

شابک: دوره: ۵-۳۰۶-۴۷۰-۹۶۴-۹۷۸ ج. ۲۰: ۰۶۴-۱۴۳-۶۰۰-۹۷۸

یادداشت: عربی.

یادداشت: محقق در جلد نهم و چهاردهم محمدتقی الایروانی است.

یادداشت: ج. ۱، ۳، ۲، ۱۱، ۱۴، ۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۸، ۲۴ (چاپ دوم: ۱۴۳۰ - ۱۴۳۸).

یادداشت: ج. ۱، ۳ (چاپ سوم: ۱۴۳۴ ق. - ۱۳۹۲).

یادداشت: ج. ۷ (چاپ سوم: ۱۴۳۸ ق. - ۱۳۹۶).

یادداشت: ج. ۸ (چاپ دوم: ۱۴۳۴ ق. - ۱۳۹۲).

یادداشت: ج. ۹، ۱۱، ۱۳ - ۲۴ (چاپ دوم: ۱۳۸۸).

یادداشت: ج. ۹ و ۱۰ (چاپ سوم: ۱۴۳۴ ق. - ۱۳۹۲).

یادداشت: جلد اول تا بیست و پنجم این کتاب در سال‌های ۱۳۹۹-۱۳۶۳ تجدید چاپ شده است.

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۲ ق.

Islamic law, Ja'fari -- 18th century*

شناسه افزوده: جامعه مدرسین حوزه علمیه قم، دفتر انتشارات اسلامی

رده بندی کنگره: ۱۳۶۳: ۴/۳/ب/۱۸۳/ب

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: ۵۴۰۴۷۴

اطلاعات رکورد کتابشناسی: فلان



الحدائق الناضرة

فی احکام العترة الطاهرة
(ج ۱-۲۰)

- تألیف: العالم البارع الفقيه أحمد الخلیف الشیخ یوسف البحرانی رحمته الله
- الموضوع: الفقه
- طبع و نشر: مؤسسه النشر الإسلامی
- عدد الصفحات: ۴۲۴
- الطبعة: السادسة
- المطبوع: ۳۰۰ نسخه
- التاريخ: ۱۴۴۴ هـ. ق.
- شابک دورة: ۵-۳۰۶-۴۷۰-۹۶۴-۹۷۸
- شابک جلد ۲۰: ۰-۰۶۴-۱۴۳-۶۰۰-۹۷۸
- السعر: ۱۲۰/۰۰۰ تومان
- علامة الانترنت: WWW.EN-ESLAMI.IR info@En-Eslami.ir
- قم - شارع الأمين - ابتداء شارع الجمهورية الإسلامية ص. ب ۷۴۹-۳۷۱۸۵-تلفون: ۳۲۹۳۳۲۱۹
- ۳۲۹۳۳۲۱۹

مؤسسه النشر الإسلامی

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

(این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است)

فهرس الجزء العشرين من كتاب الحدائق الناضرة

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ٣ | فى شرائط السلم |
| ٢ | فى أنه يشترط فى السلم ذكر الجنس والوصف والاجل |
| ٦ | فى ذكر أوصاف جملة من المبيعات سلماً |
| ١٠ | فى جواز اسلاف الاعراض فى الاعراض اذا اختلفت |
| ١١ | فى أن كلما ينضبط واصفه يصح السلم منه |
| ١٥ | فى انه يشترط فيه قبض الثمن قبل التفريق |
| ٢٣ | فى انه يشترط اعتبار الاجل بما لا يحصل الزيادة والنقصان |
| ٢٩ | فى انه يشترط فيه غلبة الوجود وقت الحلول |
| ٣٢ | فى انه يشترط ذكر موضع التسليم |
| ٣٦ | فى بيع السلم بعد الحلول وقبل القبض |
| ٢٩ | فى دفع السلم دون الصفة وفوق الصفة |
| ٥١ | فىما لو وجد بالمبيع عيباً بعد القبض |
| ٥٢ | فىما اذا ظهر فى الثمن بعد قبضه عيب |
| ٥٢ | فىما اذا اختلفا فى قبض الثمن هل كان قبل التفريق أو بعده |
| ٥٦ | فى بيع الغرر والمجازفة |
| ٥٧ | فى من اشترى شيئاً بحكم نفسه |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| ٥٩ | فى ان الثمن اذا كان مجهولا بطل البيع |
| ٦٠ | فى أنه لا بأس ان يعطى الغنم والبقر بالضريبة |
| ٦٢ | فى بيع اللبن فى الضرع |
| ٦٥ | فى بيع الصوف على ظهر الغنم |
| ٦٥ | فى بيع مافى بطون الانعام |
| ٦٧ | فى تقبل جزية رؤس اهل الذمة |
| ٦٩ | فى شراء تبن البيدر لكل كرسىء معلوم وان لم يكل |
| ٧١ | فى انه يكره بيع صك الورق حتى يقبض |
| ٧٢ | فى انه يجوز للمحاكم ان يبيء على السقيه والمفلس والغائب |
| ٧٢ | فى أنه يجوز الجمع فى عقد واحد من المختلفات |
| ٧٦ | فىما لو تضمن عقد البيع شرطافاسداً |
| ٧٩ | فى جواز بيع الشىء اليسير باضعاف قيمته بشرط ان يقرضه أو يسلمه |
| ٨٧ | فى ان أجرة الكيال والوزان على البايء وأجرة الدلال على الأمر |
| ٩٠ | فى استحباب الافالة |
| ٩٢ | فى أحكام المتعلقة بالافالة |
| ٩٣ | فى أحكام العينة |
| ١٠٠ | كتاب الدين |
| ١٠٤ | فى جواز الاستدانة على كراهة |
| ١٠٦ | فى القرض |
| ١٠٧ | فى استحباب الاقراض |
| ١٠٨ | فى ان عقد القرض يتوقف على الايجاب والقبول |
| ١١٠ | فى حكم النفع المترتب على القرض |
| ١١٥ | فى أنه لو تبرع المقرض بزيادة فى العين أو الصفة جاز |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| ١١٤ | في بطلان القرض متى اشتمل على اشتراط النفع |
| ١٢٣ | في أن القرض يملك بالقبض |
| ١٢٤ | في جواز الرجوع في العين مادامت باقية |
| ١٣٠ | في ان القرض من العقود الجائزة |
| ١٣٥ | في أنه متى وقع اشتراط تأجيل القرض في عقد لازم يصح الشرط |
| ١٣٦ | في أنه كلما يضبط وصفه وقدره يجوز اقراضه |
| ١٣٧ | في ان الثابت في الذمة في المثلي المثل وفي القيمي القيمة |
| ١٢٠ | في جواز اقراض الجوارى |
| ١٤١ | في أنه لو ظهر في العين المقترضة عيب فله ردها ولاأرش |
| ١٤٢ | في حكم من أقرض غيره الدراهم فسقطت وجازت غيرها |
| ١٤٦ | في أحكام الدين |
| ١٤٧ | في أنه من لم ينوقضاء الدين فهو سارق |
| ١٤٨ | في وجوب العزل عند امارة الموت |
| ١٤٩ | في وجوب الوصية به عند امارة الموت |
| ١٤٩ | في أنه اذا غاب المالك ومات ولم يعرف له وارث يتصدق عنه |
| ١٥٥ | في أن مصرف هذه الصدقة مصرف المنذوبة |
| ١٥٦ | في أن الامام وارث من لاوارث له |
| ١٥٧ | في حكم من كان لاحد في ذمة آخر دين فباعه بأقل منه |
| ١٦١ | في أنه اذا رأى صاحب الدين المديون في الحرم لم يجزله مطالبته فيه |
| ١٦٥ | في أنه اذا مات الرجل حل ماله وما عليه |
| ١٦٧ | في انه يجوز اقتضاء الدين من ائمان المحرمات اذا كان المديون ذمياً |
| ١٧١ | في انه اذا كان لجماعة مال في ذمم غيرهم واراد واقسمته لاتصح مالم يقبض |
| | في أنه لو دفع المديون عرضاً عما في ذمته من غير مساعرة يحتسب بقيمتها |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| ١٧٢ | يوم القبض . |
| ١٧٨ | فى أنه اذا قتل المديون عمداً أو لامال له لم يكن لاوليائه القود الا بعد تضمين الدين ١٧٨ |
| ١٨٣ | فى حكم اذا جحد المديون المال ولا بينة للمدعى |
| ١٨٦ | فى انه يستحب للغريم الارفاق بالمديون فى الاقتضاء |
| ١٨٨ | فى انه يستحب ان يكون حسن القضاء |
| ١٨٨ | فى أنه يستحب ان لا ينزل على غريمه وان فعل فلا يزيد على ثلاثة ايام |
| ١٩٠ | فى أنه يستحب احتساب هدية الغريم من دينه |
| ١٩١ | فى أنه لو ضمن احد عن الميت دينه تبرء منه |
| ١٩٤ | فى انه يجب على المديون دفع جميع ما يملكه فى الدين مع طلب صاحبه |
| ١٩٥ | فى أنه لا يخرج الرجل من مسقط رأسه بالمدين |
| ١٩٩ | فى أنه يحبس الرجل اذا التوى على غرمائه |
| ٢٠١ | فى انه لا يباع الدين بالدين |
| ٢٠٣ | فى انه لا يؤدى عن المديون من سهم الغارمين الا مع انفاقه فى غير معصية |
| ٢٠٥ | فى انه اذا لم يتمكن المديون من اداء الدين وجب على الامام اداؤه |
| ٢٠٧ | فى أنه يقضى على الغائب اذا قامت البينة |
| ٢٠٩ | فى أنه لا يبطل الحق بتأخير المطالبة |
| ٢١١ | فى أنه يجوز القرض فى بلد مع شرط أن يقضيه فى بلد آخر |
| ٢١٣ | فى أنه اذا قتل احد اهدأ ينتقل جميع ما فى ذمة المقتول الى ذمة قاتله |
| ٢١٥ | فى احكام دين العبد |
| ٢١٥ | فى أن دين العبد على المولى اذا أذنه فى التجارة |
| ٢٢١ | فى أحكام دين العبد |
| ٢٢٢ | كتاب الرهن |
| ٢٢٥ | فى ان قبض الرهن شرط أم لا |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ٢٢٧ | في ان شرطية القبض هل هي في الصحة او اللزوم |
| ٢٢٨ | فيما لو قبض المرتهن الرهن بغير اذن الراهن |
| ٢٢٩ | فيما لو عرض للراهن الجنون أو الاغماء أو الموت بعد العقد |
| ٢٣٠ | فيما لو رهن مافي يد المرتهن قبل الرهن |
| ٢٣٢ | في أنه أقر الراهن بالاقباض قضى عليه |
| ٢٣٣ | فيما لو رهن ما هو مشترك بينه وبين غيره |
| ٢٣٤ | في ان الرهن أمانة في يد المرتهن |
| ٢٤٠ | في ان فوائد الرهن تدخل في الرهن |
| ٢٤٣ | في أن الرهن لا يتم من جهة الراهن |
| ٢٤٣ | في انه اذا وجد المرتهن بملك من عياله سابقا كان له الرد بالعيب |
| ٢٤٤ | في شرائط الراهن |
| ٢٤٤ | في أنه لا يصح رهن مافي الذمة |
| ٢٤٧ | في رهن المدير |
| ٢٥٠ | في احكام الراهن والمرتهن |
| ٢٥٠ | في ان الحق الذي يؤخذ عليه الرهن لا بد أن يكون الدين الثابت في الذمة |
| ٢٥٣ | في أنه لا يصح الرهن على مال الجمالة |
| ٢٥٣ | في جواز الرهن على مال الكتابة |
| ٢٥٥ | في أنه يشترط في الراهن والمرهون كمال العقل |
| ٢٥٥ | في أخذ الرهن في اقراض مال اليتيم |
| ٢٥٧ | في أن مجرد اطلاق الرهن لا يقتضي كون المرتهن وكيلا في بيع الرهن |
| ٢٥٩ | في ان الراهن اذا مات وعليه ديون بقصر ماله عنها فالمرتهن أحق باستيفاء دينه |
| ٢٤١ | في أنه ليس للمرتهن التصرف في الرهن الا باذن الراهن |
| ٢٤٥ | في حرمة التصرف لكل من الراهن والمرتهن في الرهن |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ٢٤٩ | فى أنه اذا وطأ الراهن الامة المرهونة وأحبها صارت أم ولد |
| ٢٧١ | فى أنه وطأها مكرها فعليه عشريقمئها ان كانت بكرأ |
| ٢٧٣ | فى أنه لومات المرتهن ولم يعلم الرهن كان كسبيل ماله |
| ٢٧٥ | فى أنه اذا حل الاجل وتعذر الاداء لم يكن له البيع بنفسه |
| ٢٧٦ | فى جملة من المسائل المتعلقة بالنزاع |
| ٢٧٧ | فى انه لو اختلف الراهن والمرتهن فى الدين فالقول قول الراهن |
| ٢٧٩ | فى انه لو اختلفا فى أنه هل هو ودبعة أورهن فالقول قول المالك |
| ٢٨١ | فى أنه اذا تلف الرهن واختلف فى القيمة فهل القول قول الراهن |
| ٢٨٣ | فى أنه اذا اذن المرتهن للراهن فى البيع ثم رجع فاختلغا فقول أيهما مقدم |
| ٢٨٤ | كتاب الشفعة |
| ٢٨٥ | فى ثبوت الشفعة فى العقار الثابت القابل للقسمة |
| ٢٨٧ | فى أنه لاشفعة فى سفينة ولا فى نهر ولا فى طريق |
| ٢٩٠ | فى تنبيهات الشفعة |
| ٢٩١ | فى أنه هل يثبت الشفعة فى الثمرة وان بيعت على رؤس النخل |
| ٢٩٣ | فى شروط الشفعة |
| ٢٩٤ | فى ان الشركة اذا كان مقسوماً فلا شفعة |
| ٢٩٨ | فى أنه من الشرائط انتقال الشقص بالبيع خاصة |
| ٣٠١ | فى انه من الشرائط ان لا يكون الشريك اكثر من واحد |
| ٣٠٧ | فى شروط الشفيع |
| ٣٠٧ | فى أنه يشترط فيه الاسلام اذا كان المشتري مسلماً |
| ٣٠٧ | فى ان من الشروط ان يكون قادر على الثمن بالفعل او القوة |
| ٣١١ | فى أنه لاشفعة ليهودى ولا نصرانى ولا مخالف |
| ٣١٣ | فى ثبوت الشفعة للغائب والصبي والمجنون |

| الصفحة | العنوان |
|--------|--|
| ٣١٥ | في كيفية الاخذ بالشفعة |
| ٣١٦ | في ان استحقاق الشفيع لمجموع الشقص المشترك |
| ٣١٧ | في ان الشفيع يدفع مثل الثمن لو كان مثليا |
| ٣١٨ | في أنه يجب على المشتري دفع الشقص المشفوع بعد الشفعة |
| ٣١٩ | في ان المشهور وجوب الفورية في الشفعة |
| ٣٢١ | في أنه اذا علم واهمل مختارا بطلت شفעתه |
| ٣٢٢ | في انه لا تسقط الشفعة بتقاييل المتبايعين |
| ٣٢٤ | فيما لو انهدم البيت أو عاب |
| ٣٢٥ | في أن الشفعة هل تورت أم لا |
| ٣٢٨ | فيما لو حمل الحمل بعد الابتياح فاخذه الشفيع قبل التأبير |
| ٣٢٩ | فيما اذا باع الشريك الشفعة نصيبه من المال قبل الاخذ بالشفعة |
| ٣٣٠ | فيما لو عرض البايع الشيء على صاحب الشفعة فلم يردده فباعه من غيره |
| ٣٣٣ | فيما لو كان الثمن مؤجلا فالمشهور أنه يأخذ بالشفعة عاجلا |
| ٣٣٤ | فيما اذا اختلف المشتري والشفيع في القيمة بعد الاتفاق في الشراء |
| ٣٣٦ | فيما اذا ظهر في الشقص الذي هو محل الشفعة عيب |
| ٣٣٨ | في كيفية الاخذ بالشفعة |
| ٣٤٠ | في موجبات سقوط الشفعة |
| ٣٤٢ | كتاب الحجر |
| ٣٤٣ | في أحكام الحجر على الصغير مالم يبلغ |
| ٣٤٤ | في انه أحد علامات البلوغ الحلم |
| ٣٤٦ | في أنه ومنها الانبات |
| ٣٤٩ | في انه ومنها السن |
| ٣٥١ | في انه لا يرتفع عن الصغير الحجر الا بالبلوغ والرشد |
| ٣٥٣ | في أحكام الحجر على المجنون والرق والمريض |

| العنوان | الصفحة |
|--|--------|
| فى احكام الحجر على السفه | ٣٥٥ |
| فى أنه لو باع السفه فى حال السفه لم يضمن بيعه | ٣٥٨ |
| فى أنه هل يثبت الحجر على السفه بمجرد ظهور السفه أم يتوقف على حكم الحاكم | ٣٥٩ |
| فى أنه اذا ثبت الحجر على السفه فباعه انسان كان البيع باطلا | ٣٦٨ |
| فى أنه لو اذن الولى لسفه فى البيع لا يصح | ٣٦٩ |
| فى انه لو ادعه شخص ودیعة فألتفها قبل لاضمان عليه | ٣٦٩ |
| فى ان الولاية فى مال الصغير والمجنون المتصل جنونه بالبلوغ للاب والجد له | ٣٧٢ |
| فىما لو تعارض عقد الاب والجد فأیها مقدم | ٣٧٥ |
| فى أنه هل يعتبر العدالة فى الاب والجد أم لا | ٣٧٠ |
| فى ان المشهور ، اعتبار العدالة فى الوصى | ٣٧٦ |
| فى ان السفه حكمه فى العبادات البدنية والمالية الواجبة حكم الرشيد | ٣٧٨ |
| فى أحكام الحجر على المفلس | ٣٨٢ |
| فى أنه لو أقر بدين سابق صح | ٣٨٦ |
| فى أنه يتعلق الحجر بالمال الموجود حال الحجر | ٣٩٠ |
| فى أنه لا تحل الديون المؤجلة عليه بالحجر | ٣٩١ |
| فى أنه لو اقرض انسان ما لبعده الحجر او باعه بثمن فى ذمته لم يشارك الغرماء | ٣٩١ |
| فى أنه لو كان له حق فليس له قبض دون | ٣٩٣ |
| فى أنه لا فرق فى الحكم المذکور فى الميت بين ان يموت المديون محجوراً عليه أم لا | ٣٩٥ |
| فى أن الظاهر أن المراد يرجوع صاحب العين اليها اذا كان موجوداً هو فسخ العقد | ٣٩٦ |
| فى أنه هل الخيار المذکور هنا فى الحى او الميت على الفور أو على التراخى | ٣٩٨ |
| فى أنه اذا وجد العين ناقصة فان كان الناقص يمكن افراده بالبيع كان له أخذ | |
| الباقى بحصته | ٣٩٨ |

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| ٤٠٠ | فيما اذا رجع الى العين ووجدها زائدة |
| ٤٠٤ | فيما لو باع نخلا حائلا فأطلع بعد البيع فأخذ البائع النخل قبل تأبيره |
| ٤٠٧ | في قسمة ماله |
| ٤٠٨ | في مستحبات القسمة |
| ٤٠٩ | في أن المفلس لا يجبر على بيع داره التي يسكنها |
| ٤١١ | في أنه اذا قسم الحاكم ماله ثم ظهر غريم نقضها |
| ٤١٢ | في أنه لا يجوز حبسه مع ظهور اعساره |

www.ketab.ir